السكان والتنمية
في المنطقة العربية

ICPD 30
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

التحديات والآفاق بعد 10 سنوات من إعلان القاهرة 2013
13-14 أيلول/سبتمبر 2023، بيروت

الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: التحديات والآفاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومَي 13 و14 أيلول/سبتمبر 2023. وبحث المؤتمر في التقدّم المحرَز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، ونتجت عنه التوصيات والرسائل الرئيسية التالية:

أولاً. الكرامة والمساواة

- اعتماد وتنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الدور السليم للأسرة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية لضمان حصولهنّ على فرص متساوية والقضاء على التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الأسري والعنف الجنسي والتحرّش في جميع الأماكن، والعنف الذي تيسّره التكنولوجيا، والممارسات الضارّة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جهود الحدّ من الفقر، ومواصلة الاستثمار في تعليم النساء والفتيات، واعتماد الميزانيات المراعية للمساواة بين الجنسين لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إدماج النساء في سوق العمل، وضمان المساواة في الأجر، والحدّ من الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية وإعادة توزيعها.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في الشباب من خلال تعزيز مشاركتهم في الحياة العامة ومساهمتهم في تحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن، ومن خلال وضع سياسات تضمن جودة التعليم التحليلي وبناء القدرات والمهارات الحياتية، بما فيها تلك المستجيبة لاحتياجات سوق العمل والثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.
- تعزيز البرامج والاستراتيجيات الخاصة بكبار السن، وإصلاح سياسات الحماية الاجتماعية لتعزيز الشمولية وحصول جميع كبار السن على الخدمات الصحية الشاملة المراعية لمفهوم دورة الحياة، وحماية كبار السن من الإهمال وسوء المعاملة وتوفير حياة كريمة لهم.
- تعظيم الجهود لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم الدامج، والمواد التعليمية الملائمة، وفرص العمل، والمستوى المعيشي اللائق، والخدمات الصحية الجيدة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى البيئة المبنيّة والرقمية، والأجهزة المُعينة والتكنولوجيا المساعِدة.

2301678A

ثانياً. الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية

- تعزيز الاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة والحقوق الإنجابية في جميع مراحل الحياة، وخاصة للنساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والفئات المهمّشة، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المستنيرة وتحسين قدرتهم على الوصول الآمن إلى خدمات تنظيم الأسرة.
- معالجة التحدّيات التي تواجه توافر المعلومات والخدمات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة للشباب واليافعين.
- إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في التغطية الصحية الشاملة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، والاستثمار في القوى العاملة في هذا المجال، وتعزيز دور القابلات وبناء قدراتهنّ ومواءمة الجهود الوطنية مع الاستراتيجية الإقليمية للتمريض والقبالة لتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة العالية الجودة، لا سيّما في المناطق المتأثّرة بالنزاعات.
- إشراك القطاعات الاجتماعية المختلفة على نحوٍ كافٍ ومعالجة المحدِّدات الاجتماعية للصحة وتضمينها في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المعنيّة لضمان التصدي للروابط بين أوجه عدم المساواة في الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة والموارد الطبيعية والتحديات التي تواجه تحقيق أهداف إعلان القاهرة وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً. الأزمات والتنقّل

- إدراج ديناميكيات الهجرة والمهاجرين في استراتيجيات الحدّ من المخاطر، لحماية حقوقهم واستباق عواقب الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصدمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأثرها المضاعف على الفئات الأكثر عرضةً للخطر.
- إدماج مفاهيم وآليات الوقاية من المخاطر والاستجابة للأزمات في التخطيط التنموي، والاستفادة من التجارب السابقة في التعامل والاستعداد للاستجابة للأزمات على المستوى المحلي، لتعزيز منعة المجتمعات إزاء الأزمات المتعدّدة، من أجل ضمان الاستمرار في تحقيق الأهداف السكانية والتنموية وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

رابعاً. المكان والاستدامة البيئية

- اعتماد نماذج تخطيط حضري شاملة وتشاركية تسعى إلى تحقيق استدامة المدن، وتطوير وتنفيذ سياسات العمل المناخي المراعية للمساواة بين الجنسين والتي تأخذ في الاعتبار التركيبة السكانية، وحقوق الجميع واحتياجاتهم، ولا سيما الفئات المهمّشة.
- توفير تكنولوجيات التعامل مع آثار تغيّر المناخ ذات الكلفة المعقولة للدول الأقلّ نمواً ولصغار المزارعين وذوي الدخل المنخفض.
- بناء الشراكات مع القطاع الخاص وتوسيع نطاق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في ضوء الطلب المتزايد على المنتجات الخضراء، والاستفادة من الفرصة لإيجاد الوظائف مع تحقيق أهداف المناخ والاستدامة.

خامساً. آليات تسريع وتيرة التنفيذ

- تكثيف الجهود لتغيير المواقف المجتمعية السلبية تجاه الفئات السكانية المختلفة، والتأكيد على المساهمات الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في مجتمعاتهم، ومكافحة التمييز ضدهم، وإزالة الحواجز الهيكلية المعزِّزة للتمييز بين الجنسين وجميع أشكال العنف، من خلال المناهج المدرسية، والنهوض بدور الإعلام التقليدي والإلكتروني والقادة المجتمعيين في بناء خطاب إيجابي حول الفئات السكانية المختلفة وقضاياها.
- اعتماد سياسات وطنية تضمينية دامجة لمختلف الأبعاد السكانية في تفاعلها مع بعضها البعض، مع تأمين الأطر المؤسسية والميزانيات المستدامة الضرورية والفعّالة، وتعميم النُهج القائمة على الحقوق، وتعزيز سيادة القانون ومؤسسات الحوكمة والتنسيق المتعدّد القطاعات.
- العمل مع أصحاب المصلحة المتعدّدين، بما يشمل منظمات المجتمع المدني الممثِّلة للمجتمعات المحلية، والمنظمات النسائية، ومنظمات الشباب وذوي الإعاقة وكبار السن، وتعزيز إمكاناتهم للمساهمة في تطوير السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها، والتخطيط الوطني والمحلي بما في ذلك تحديد الأولويات وإعداد الموازنات التشاركية.
- تعزيز الحوار الإقليمي وتبادل الخبرات، وتوطيد التعاون في وضع وتنفيذ حلول إقليمية للتحديات العابرة للحدود، بما فيها النزوح القسري وتغيّر المناخ، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، وضمان حوكمة أفضل للهجرة، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتحسين العائدات الإنمائية للهجرة لفائدة كلّ من البلدان المرسِلة والمستقبلة.
- تكثيف التعاون والبرامج المشتركة بين الجهات المانحة والمنظّمات الدولية والإقليمية المعنية لتجنب ازدواجية الجهود، وزيادة فعالية التمويل لتعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير وتنفيذ البرامج السكانية والإنمائية في المنطقة، لا سيما في أقلّ البلدان نمواً.
- مواكبة تمويل التنمية للوتيرة المتزايدة لاحتياجات برنامج عمل السكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة، مع توجيه التمويل الوطني لتنفيذ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013، وإنشاء صناديق تمويلية إقليمية مخصَّصة لقضايا محدّدة، وتنفيذ الدول المانحة التزاماتها تجاه الدول الأقلّ نمواً وتلك التي تواجه تحديات اقتصادية نتيجةً للأزمات الإقليمية والعالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتغيّر المناخ.
- النهوض بالقدرات المؤسسية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتحوّل الرقمي في مجال جمع البيانات والإحصاءات المفصّلة المتعلقة بالسكان والتنمية وتعدادات السكان والمساكن وتحليلها ونشرها، ووضع إطار لرصد تحقيق أهداف إعلان القاهرة لعام 2013، وربطه بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومؤشراتها، وبمؤشر السكان والتنمية المركّب، والاستثمار في البحوث الوطنية والإقليمية، لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلّة.